

## الحلقة (٤)

انتهى بنا المطاف في الحلقة الثالثة إلى زيادة الثقة وتقسيم الحافظ ابن الصلاح لها، وفي هذه الحلقة نستعرض الكلام بإيجاز من أجل ربط المعلومات مع بعضها في هذه الحلقة عن زيادة الثقة. **زيادة الثقة هو ما يرى زائدة من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث "ما" عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث، والزيادة تقع في المتن وتقع في الإسناد.**

وأما حكم الزيادة في القبول والرد، فقد اختلف العلماء، فمنهم من قبلها مطلقاً، ومنهم من ردها مطلقاً، ومنهم من فصل فقال: إذا كانت الزيادة من الراوي الذي رواها أولاً بغير الزيادة فإنها لا تقبل، أما إذا كانت الزيادة من غير من رواه أولاً بغيرها قبل ذلك منه.

**الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى قسم الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم جيد، ووافقه عليه النووي وغيره.**

وهذا التقسيم هو على النحو التالي:

**القسم الأول:** زيادة ليس فيها منافاة لمن رواه الثقات أو من هو أوثق، فهذه حكمها القبول. لماذا ؟ لأنها كحديث تفرد به ذلك الثقة، وبلا شك أن الثقة إذا تفرد بحديث قبل حديثه، فكذلك هذه الزيادة.

ذكروا مثلاً لهذا ما رواه الإمام مسلم من طريق علي بن مُسهر عن الأعمش عن أبي رزین وأبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه من زيادة كلمة **(فليُرَقَّه)** في حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رَوَاهُ بلفظ **"إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرار"** فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي وهو ثقة فتقبل تلك الزيادة، فهذه زيادة كما تقدم ليس فيها منافاة، وكانت الزيادة من ثقة، والثقة إذا تفرد بحديث قبل، فكذا زيادته التي لم تكن متعارضة مع غيره فهي كذلك تكون مقبولة، هذا القسم الأول.

**القسم الثاني:** زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها الرد.

مثال ذلك زيادة كلمة أو جملة **"يوم عرفة"** في حديث **"يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب"** فإن الحديث من جميع طرقه جاء من دون ذكر يوم عرفة، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر، كما أخرج الترمذي وأبو داود لهذا الحديث، فإذاً زيادة كلمة أو جملة يوم عرفة قالوا هي زيادة منافية، لأنه يترتب عليه حكم مخالف، لذلك قالوا في مثل هذه الزيادة: زيادة مردودة حتى وإن كان الراوي ثقة، فراوي الشاذ ثقة، ومع ذلك يضعفون الحديث الذي خالف فيه الثقات أو خالف الأوثق وهذه مثلها، ثقة خالف من هو أوثق منه في حديث يغايره في الحكم، فلذلك ردوا هذه الزيادة، هذا هو القسم الثاني كما ذكر ابن الصلاح.

**القسم الثالث:** زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات، ومعنى نوع منافاة، من جانب ليس فيها منافاة ومن جانب فيها منافاة، ممكن الجمع فيها والتعميم فيها والإطلاق، وهذه كما أسلفنا من قبل هي تختص بتقييد المطلق وتخصيص العام، فيحصل مثل هذا في اختلاف الثقات في روايتهم لحديث من الأحاديث، وهذا القسم سكّت عنه ابن الصلاح، ما يبيّن قبوله ولا رده ولكن النووي رحمه الله قال: والصحيح قبول هذا الأخير.

أما مثاله ما رواه الإمام مسلم من طريق أبي مالك الأشجعي عن ربي عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا لَنَا مَسْجِداً، وَجُعِلَتْ تَرَبَّتْهَا لَنَا طَهوراً"** فالشاهد هنا كلمة **(تربتها)** فقد تفرد أبو مالك الأشجعي بزيادة هذه الكلمة، فقد رواه غيره من الثقات بغير هذه الزيادة، وجاءت رواية الثقات **"وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً"** هكذا رواية الثقات، وتفرد أبو مالك الأشجعي بهذه الزيادة فجاء بزيادة **"وتربتها"**.

من حيث التخصيص إذا قلنا إن فيه تخصيص التربة عن غيرها **"فنعم"**، فيكون هنا شيء من المنافاة، أما إذا حملت على العموم بأنه ذكر التربة وأراد بها الأرض عموماً التراب وغير التراب فهذا داخل ولا منافاة، فهذه الزيادة فيها كما يقول شبه منافاة، ليس منافاة على الإطلاق، وليست موافقة على الإطلاق، فتحمل على هذا وهذا، فالإمام النووي رحمه الله صرح بقبول مثل هذه الزيادة. فإذا هذه ثلاثة أقسام قسمها ابن الصلاح رحمه الله تعالى للزيادة في المتن من حيث القبول والرد، ويكون على ما أسلفنا فما كان ليس فيه منافاة فقبله، وما كان فيه منافاة فردّه، وما كان فيه شبه منافاة فهذا كما قال النووي رحمه الله أنها تقبل هذه الزيادة والله أعلم، بهذا انتهينا من الزيادة في المتن.

### **تأتي معنا الزيادة في الإسناد**

والزيادة في الإسناد في هذا الموضوع بالذات تنصب على مسألتين رئيسيتين يكثر في وقوعها في هذا الباب، وهما تعارض الوصل مع الإرسال، وتعارض الرفع مع الوقف، يعني بعض الثقات يروي الحديث موصولاً والآخر مرسلأً، وبعضهم يروي الحديث مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم موقوفاً على الصحابي، فهذا ما يتعلق بزيادة الثقات هنا، أما ما كان من صور الزيادة في غير هذين الموضعين وفي غير هاتين المسألتين فله باب آخر سمّوه المزيد في متصل الأسانيد، فله باب آخر غير هذا إنما يكون الحديث هنا في هاتين المسألتين فقط اللتان هما مسألة تعارض الوصل مع الإرسال أو تعارض الرفع مع الوقف.

ماذا قال العلماء عن الزيادة في مثل هذا الباب؟ اختلف العلماء في قبول الزيادة وردها على أربعة أقوال:

**القول الأول:** قالوا الحكم لمن وصله أو رفعه، يعني تعارض وصل مع إرسال، فإذا يقدم الوصل،

وتعارض الوقف مع الرفع قالوا يقبل الرفع، لأن هذا فيه زيادة ثقة وهي مقبولة، ومعنى ذلك قبول هذه الزيادة، وهذا قول جمهور الفقهاء والأصوليين، وقد صرح الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية" صرح بأن هذا القول هو الصحيح فيما يراه، قبول الزيادة في مثل هذا، يكون القول لمن رفعه ولمن وصله.

**القول الثاني:** أن الحكم لمن أرسله أو وقفه بخلاف القول الأول تماماً، فمعنى ذلك رد الزيادة، فالأول أخذوا بالرفع وأخذوا بالوصل، يعني أخذوا بالزيادة، يعني عندما يروي الراوي الحديث مُرسلاً ثم يأتي آخر فيرويه موصولاً، فإذا الوصل زيادة فأخذوا بالزيادة، هذا القول الأول، وأيضاً كذلك روي الحديث مرفوعاً وروي موقوفاً فرواية الرفع فيها زيادة، إذا أخذوا بها فهذه زيادة هذا القول الأول.

القول الثاني ترد هذه الزيادة، فيؤخذ بالإرسال ويؤخذ بالوقف، وهو قول أكثر أصحاب الحديث.

**القول الثالث:** الحكم للأكثر، وهو قول لبعض أصحاب الحديث، إن كان الأكثر من الثقات يروونه موصولاً أخذنا به، وإن كان الأكثر يروونه مرسلاً أخذنا بالإرسال أي أخذنا برد الزيادة، كذلك في الرفع والوقف، إن كان أكثر الثقات يروونه مرفوعاً أخذنا بالروايات ومعنى ذلك نقبل الزيادة، وإن أكثر الرواة الثقات روه موقوفاً فالحكم لهم وترد الزيادة، ترد رواية الرفع وتتخذ بغير الزيادة.

**القول الرابع:** أن الحكم للأحفظ من الثقات، بصرف النظر عن العدد، قد يكون العدد كثيراً لكن هناك من الرواة والأئمة من يكون قوله يعدل بعدد من أقوال هؤلاء، هذا معنى كلامهم فيؤخذ بقول الأحفظ، وهو قول لبعض أصحاب الحديث.

ومثلوا لهذا بحديث "لا نكاح إلا بولي" هذا الحديث رواه يونس بن أبي إسحاق السبيعي وابنه إسرائيل وقيس بن الربيع روه جميعاً عن أبي إسحاق مسنداً متصلاً، ورواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق مرسلاً، فإذا تعارض هنا وصل وإرسال، في مثل هذه الحال على ما تقدم بيانه وذكره يبقى هل تقبل هذه الزيادة ويكون الحديث في هذه الحال مسنداً متصلاً أو مرسلاً؟ فعندنا أئمة ثقات اختلفوا في الرواية، فالثوري وشعبة من أئمة الحديث ومن حفاظ الحديث، أيضاً إسرائيل وقيس بن الربيع ويونس أيضاً هم ثقات فأيهم يقدم؟

الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى تطرق لهذا في كتابه "الكفاية" وحكم على هذا الحديث بترجيح رواية الوصل التي هي رواية إسرائيل ومن معه، لعدة اعتبارات، لم يقدمها "اعتباطاً" إنما لاعتبارات، فلعل أهم هذه الاعتبارات يقول أن إسرائيل أثبت في أبي إسحاق السبيعي، نعم قد يكون الثوري ويكون شعبة أثبت من إسرائيل في غير أبي إسحاق، أما في أبي إسحاق فإسرائيل أثبت، فقدموا روايته، الأمر الثاني الذي من أجله قدمت هذه الرواية، رواية الثوري وشعبة قالوا: لأن الثوري وشعبة سمعا الحديث في مجلس واحد، فالأمر إذاً السماع موحد فقد يكون هناك وهم من الشيخ، وأخذه على هذه الرواية، وبذلك لو تعدد المجلس يكون هو أوثق، فقالوا أن تعدد المجلس في الرواية الأولى

أيضاً من الذي تتقدم به تلك الرواية، في هذه الحالة قدمت رواية إسرائيل لأنه أثبت في أبي إسحاق السبيعي.

### الحديث المرفوع

كما تقدم في اللغة: هو رفع، ضد وضع، أما في الاصطلاح هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية كانت أو خلقية، فما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسمى مرفوعاً، بصرف النظر عن قبول الحديث أو رده، مجرد الإضافة أطلق عليه هذا اللقب.

### لماذا سمي المرفوع مرفوعاً؟

لأنه أضيف إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي صلى الله عليه وسلم، إذاً هذا الحديث أو هذا النوع يسمى بالحديث المرفوع، ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان قولاً للنبي صلى الله عليه وسلم تكلم به، أو كان فعلاً للنبي صلى الله عليه وسلم حكاه الراوي عنه، أو كان تقريراً أي فعل من غير النبي صلى الله عليه وسلم بل من أحد الصحابة أو بعض الصحابة ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه فذلك يعد من المرفوع، أو كان صفة للنبي صلى الله عليه وسلم خلقية أي "الصفات الخلقية" هي ما خلق عليه الإنسان من طول وقصر وبدانة ونحافة ونحو ذلك هذا هو الصفة الخلقية، أما الصفة الخلقية فهي ما يتحلّى به الإنسان من طباع، من صدق من أمانة من شجاعة من كرم إلى غير ذلك، إذاً هذه الصفات الخلقية، وهذه الصفات الخلقية، فالخلقية على ما خلق عليه الإنسان، والخلقية ما كان يتحلّى به من طباع.

### من هذا التعريف يتبين أن المرفوع له أربعة أنواع:

القسم الأول المرفوع القولي: وهو أن يقول الصحابي أو غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأحاديث القولية كثيرة في هذا، مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة" هذا قول للنبي صلى الله عليه وسلم، فسمي مرفوعاً قولياً، لأنه قول للنبي صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني المرفوع الفعلي: فعل فعله النبي صلى الله عليه وسلم وحكاه الصحابي بعد ذلك، هذا يسمى مرفوعاً فعلياً، ومثال ذلك "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين" هذا إذاً فعل للنبي صلى الله عليه وسلم، رواه الصحابي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

القسم الثالث المرفوع التقريري: هو أن يفعل الصحابي شيئاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أي في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا يسمونه تقريراً، حيث سكّت عنه النبي صلى الله عليه وسلم، هذا تقرير، قد يقول قائل: لو لم يأت في الرواية ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك، فهل يكون هذا أيضاً من التقرير؟ نقول نعم هذا من

التقرير، لأنه لو كان مخالفاً لأُطلعه الله عليه ثم أنكره، فحيث سكت عنه الله سبحانه وتعالى وسكت عنه رسوله صلى الله عليه وسلم دل هذا على أنه مقرر له وأنه ليس فيه مخالفة للدين، فيكون بذلك تقريراً، سواء جاء في الرواية ما بين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي أو سمع أو بلغه ذلك أو لم يأت، مادام أن هذا الفعل من الصحابي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه دل على أنه مقرر لهذا الفعل.

ومن ذلك قول جابر رضي الله عنه "كنا نعزل القرآن ينزل" إذاً هذا الفعل كان من الصحابة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، لأن القرآن ينزل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبموت النبي صلى الله عليه وسلم انقطع الوحي.

**القسم الرابع المرفوع الوصفي:** وهو أن يقول الصحابي أو غير الصحابي: "كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً" إذا صفة للنبي صلى الله عليه وسلم يرويها الراوي، فهذه الصفة أيضاً هي من المرفوع لأنها تتعلق بذات النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك في وصفهم لشعر النبي صلى الله عليه وسلم، ولوجه النبي صلى الله عليه وسلم، ولغير ذلك، وبيان أنه ليس بالقصير ولا بالطويل، فكل ذلك من الصفات التي تروى عن حال النبي صلى الله عليه وسلم، هذا ما يتعلق بالمرفوع، ونضيف إضافة وهي أن المرفوع يكون منه الصحيح ويكون منه الحسن ويكون منه الضعيف بل كذلك الموضوع، فكما تقدم معنا في التعريف أن المرفوع هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إذاً الإضافة تجعل له ذلك اللقب، فهو مرفوع صح أو لم يصح فهذا أمر آخر، فالبحث فيه على حسب حال كل حديث.

### **ننتقل إلى مسألة أخرى وهي كيفية سماع الحديث وتحمله**

المراد بكيفية سماع الحديث هو في بيان ما ينبغي وما يشترط فيمن يريد أن يسمع الحديث من الشيوخ، سماع رواية وتحمل، ليؤده فيما بعد لغيره، إذاً المراد به بيان ما ينبغي في الراوي الذي يريد أن يسمع الحديث ويتحمله ليؤديه بعد ذلك.

أما إذا لم يكن له غرض الأداء فالأمر فيه سعة، ربما كثير من هذه الشروط لا ينظرون إليها، ولا يلتفتون لذلك، وذلك مثل اشتراط سن معينة وجوباً أو استحباباً وما يتعلق بذلك.

**والمراد بالتحمل:** هو طلب الحديث وأخذ الحديث "فكأنه أخذ حملاً عليه" عندما طلب الحديث أي تحمله، فإذا التحمل معناه طلب الحديث وأخذه وتلقيه عن الشيوخ.

**أما الأداء:** هو تبليغه للناس، بذله للناس، التحديث به وتعليمه للناس، هذا هو الأداء إذاً التحمل هو الأخذ والأداء هو إعطاء ذلك العلم الذي أخذه وتحمله من قبل.

نأتي فنقسم ما يتعلق بهذا الموضوع إلى أقسام لتيسير الحفظ والفهم في ذلك

**فعدنا مسألة في هذا وهي هل يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ؟**

يعني هل يشترط في الراوي الذي يريد أن يأخذ الحديث أن يكون مسلماً وأن يكون بالغاً؟ أم أنه يصح من الكافر أن يسمع الحديث؟ ويصح من الصغير أن يسمع دون البلوغ؟  
**الجواب:** لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، وبناءً على ذلك تقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث حال صغره، أو تحمله هذا المسلم حال كفره، إذاً التحمل يقبل من الصغير وكذلك الكافر، هذا بالنسبة للتحمل.

أما الأداء فيشترط فيه الأمران: الإسلام والبلوغ، على خلاف في البلوغ، لكنه على الأكثر يشترط فيه الإسلام، لأن الحديث دين، والدين لا يؤخذ من الكافر، لكن لو سمع الكافر وهو كافر ثم أسلم وحدثنا بما سمع فنقول يقبل ذلك منه، لأنه بعد الإسلام صار عنده وازع يردعه من أن يتجاوز، لكن حال كفره لا نطمئن له ولا نقبل منه، إذاً الحديث دين فلا يقبل من غير أهل الملة، ولا يقبل من غير أهل الملة.

### متى يستحب الابتداء بسماع الحديث؟

قليل يستحب أن يبتدئ في سماع الحديث في سن الثلاثين، وهذا قول أهل الشام ومن وافقهم، وقيل في سن العشرين وهذا مذهب أهل الكوفة أيضاً ومن نحا نحوهم، أهل البصرة قالوا في سن العاشرة، وهناك قول رابع في هذا ولعله هو الصواب التبكير في سماع الحديث من حين يصح سماعه، في القديم يمكن أن يشترط ذلك، لكن بعد أن ضُبِطت الكتب ووجدت التصانيف صار الأمر فيه سعة وصار الأمر يحتاج إلى تبكير للتعلم وإتقان المعلومات، والأحاديث صارت مصنفة منضبطة مجموعة قد لا يؤثر هذا فيها كثيراً.

إنما السن الذي يعتبرون رواية من تحمل في هذا السن صحيحة: ذكر بعض العلماء أنه يصح تحمل الصغير إذا بلغ خمس سنين، ولعلّ لهم ما يشهد في هذا: حديث محمود بن الربيع رضي الله عنه أنه عقل من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجّها في وجهه من دلو كان في بئر عندهم يقول والشاهد هنا "وأنا ابن خمس سنين، فقالوا ابن خمس سنين يصح تحمله في هذا،

**أما القول الآخر ولعله الصواب** أن الصغير إذا صار مُمَيِّزاً سواء في الخامسة في السابعة، بعد ذلك، قبل ذلك، إذا صار مميزاً فإنه يقبل تحمله، ولعلّ الناس يختلفون وإن كان أكثر الأحكام في الفقه وفي الشريعة تبنى على أن سن السابعة هو سن التمييز، لكن قد يميز الصغير قبل ذلك كما حدث لمحمود بن الربيع رضي الله عنه فميز قبل السابعة وهو ابن خمس سنين، قد يكون لا يميز إلا بعد السابعة، فإذا الأمر يرتبط بتمييز ذلك الصغير، فإذا صار مميزاً، قالوا بأن يفهم الخطاب ورد الجواب فيكون بذلك صار مميزاً يصح سماعه، وإذا لم يكن كذلك فلا يقبل منه، إذا كان كذلك لا تقبل روايته فيما تحمله قبل سن التمييز.